الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4102 | الأربعاء | 14 ربيع الأول 1443 هـ | 20 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

الحجرف يشيد بدور الكويت في تعزيز التكامل الخليجي الاقتصادي المستهدف

صندوق النقد: دول مجلس التعاون تمر بمرحلة تعافٍ اقتصادي ومرشحة لمزيد من النمو

نايف الحجرف خلال استقباله وزير التجارة والصناعة عبدالله السلمان

اشاد الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف أمس الثلاثاء بدور دولة الكويت في سن القوانين والمبادرات الريادية المطلوبة لتعزيز التكامل الخليجي الاقتصادي المستهدف.

وذكرت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان ان ذلك جاء خلال اجتماع الحجرف مع وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور عبدالله السلمان على هامش اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة ورؤساء مجالس اتحادات وغرف التجارة بدول مجلس التعاون الخليجي الذي انطلقت اعماله أمس بمملكة البحرين.

واضاف البيان ان اللقاء تناول ايضا المواضيع المعنية بتعزيز العمل الخليجي المشترك في الجوانب الاقتصادية والتنموية.

وانطلقت أمس اعمال اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة ورؤساء مجالس اتحادات وغرف التجارة بدول مجلس التعاون الخليجي تستضيفه مملكة البحرين بمشاركة وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور عبدالله السلمان.

من جانبه قال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، إن دول الخليج المصدرة للنفط تمر بمرحلة من التعافي الاقتصادي الجيد بفضل سرعة التلقيح التي ساهمت في الخروج من أزمة جائحة كورونا، وتوقع أن يستمر هذا الزخم العام المقبل.

وقال أزعور بمناسبة إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد الاقليمي": "بالواقع هناك تحسن تشهده المنطقة في عام 2021 مقارنة مع الأزمة الكبيرة التي واجهت المنطقة في العام الماضي، وكمعدل وسطي سترتفع مستويات النمو 4.2% هذا العام و 4% في عام 2022".

وحول عودة النمو إلى ما قبل الجائحة، قال أزعور إن ذلك يعتمد على سرعة الإصلاحات، لكن ستستعيد بعض الدول الخليجية ما خسرته في الجائحة خلال العام المقبل، كما ستبقى دول المنطقة ككل على المدى المتوسط أقل بـ2.5% عن معدل النمو الذي سجلته قبل الأزمة.

وأشار أزعور إلى التفاوت الكبير بين الدول التي سارعت في اتخاذ الإجراءات الوقائية كتأمين اللقاحات واتخاذ سياسات اقتصادية، وكان لها الدور الأسرع في الخروج من الأزمة، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة التي تواجه تحديات لعدم قدرتها على اتخاذ سياسات تساعدها في عملية النهوض.

وأضاف "يبقى العنصر الأهم أن تتم عملية الخروج من الأزمة بموازاة التحضير المستقبلي للتحول الاقتصادي الكبير الذي من شأنه أن يعالج المشاكل الكبرى كارتفاع مستويات الدين والبطالة، كما أنه يعالج التشوهات الناتجة عن الدعم الكبير للطاقة الذي يشجع على الاستهلاك المفرط، ويعزز الانتعاش الاقتصادي الذي أثر على الأسواق، وارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت مقارنة عما كانت عليه مطلع العام".

وتابع: "تنقسم دول الخليج بين من يتمتع باحتياطات مرتفعة مثل السعودية وقطر والإمارات والكويت، وتلك التي تملك احتياطات أقل ونسبة ديون مرتفعة مثل البحرين وعُمان، داعياً إياها إلى أن تكون أكثر دقة وحذراً".

وقال: "رأينا أن عُمان في المرحلة الأخيرة اتخذت مجموعة من الإجراءات لتحسين الوضع المالي العام لمعالجة مشكلة العجز (في الميزانية)، إضافة إلى رفع مستوى الملاءة المالية العامة.

ولفت إلى أن الصندوق أعاد رفع توقعاته بشأن السعودية، حيث من المتوقع أن ينتعش القطاع غير النفطي ويصل إلى نمو بنسبة 4.7% لهذا العام وهو ارتفاع كبير مقارنة بما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية في العام الماضي.

ونوه إلى أن الاستثمارات المتعلقة بالأحداث مثل إكسبو 2020 دبي واستضافة قطر لكأس العالم ساعدت في تنشيط الاقتصاد، ويبقى الأهم زيادة حجم القطاع غير النفطي كالاستثمار بقطاع التكنولوجيا والقطاعات الصديقة للبيئة التي توفر فرص العمل.

وأكد أزعور أن دول الخليج مدعوة إلى النظر في عملية التحول الكبير التي تشهدها أسواق الطاقة عالمياً، والتي تتطلب إجراءات بحاجة إلى سنوات، قائلاً: "بالطبع هذا عمل يحتاج إلى الوقت لذا من الضروري الإسراع فيه".

وقال صندوق النقد الدولي إن تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال مستمراً، لكن زخمه السابق أصابه الضعف، وارتفع مستوى عدم اليقين، في وقت تشهد فيه الجائحة موجة عدوى جديدة.

وأشار إلى أن التصدعات والآثار السلبية التي أحدقها فيروس كورونا سوف تستمر لفترة أطول، فمن المتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء متوسط الأجل.

تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط لمستويات تجاوزت 84 دولاراً للبرميل

«المحاسبين» تحذر من التراجع عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

الطبيخ: رفع نسب التكويت وإصلاح الجهاز الإداري ضرورة ملحة

حذرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى التراجع الحكومي عن إصلاحاتها الاقتصادية التي تعهدت بها وقت أزمة تراجع أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا. وفي هذا السياق ، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن من بين تلك الإصلاحات الملحة : زيادة نسب تكويت المواطنين في القطاعين الحكومي والخاص ورفع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات المدرجة في خطط التنمية ، بالإضافة إلى المضي قدماً في تنويع مصادر الدخل ، ناهيك عن الإصلاحات الكبيرة والمرتقب تحقيقها في الجهاز الإداري للدولة والتي ستدفع نحو تمكين الأجهزة الحكومية المعنية من تنفيذ رؤية كويت جديدة 2035 والتي تعد بوابة الأمل الحقيقية لتعزيز المسار الاقتصادي على المدى الطويل.

ارتفاعات النفط

واستدرك الطبيخ بالقول أن ارتفاعات أسعار النفط ستحسن ، بلا شك، من مواجهة تحديات عجز ميزانية الدولة في العام المالي الحالي 2021 / 2022 ، لتتقلص لمستويات متدنية ، قدرها البعض دون 5 مليارات دينار ، نزولاً من تقديراتها البالغة 12.1 مليار دينار في الميزانية وهو ما سيعزز القدرة الحكومية نحو تنفيذ مشاريعها التنموية المؤجلة.

وأشار إلى أن تراجع وتيرة الإصابات لمستويات متدنية والتحضير للعودة الكاملة للحياة الطبيعية سيدفع إلى تحسين وتيرة الأداء الاقتصادي ويقلص كثيراً من الخسائر الحادة التي عاناها الاقتصاد.

تنسيق الخدمات

وبين أن من بين العوامل التي من شأنها تحسين وضع السيولة في الدولة ما يتعلق بالتنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية المستقلة للاستفادة من خدماتها المتاحة فيما بينها ، مشيراً إلى أن الكثير من الخدمات الحكومية ليست مستغلة بنسبة 100 بالمئة ، وبالتالي يمكن لجهات أخرى الاستفادة منها ، الأمر الذي سيوفر عشرات الملايين من الدنانير سنوياً على ميزانية الدولة.

وقال إن تبني مقترح تأسيس هيئة للمحاسبة والمراجعة الكويتية في الكويت ، على غرار ما هو قائم في دول مجاورة، سيكون له بالغ الأثر في تحسين وتطوير أداء المهنة ، والإسهام في تعزيز الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة مما سيخفف الاعتماد على النفط في الميزانية ، كما أن تأسيس الهيئة سيعزز من شفافية البيانات المالية الصادرة عن الشركات بأنواعها المختلفة ما ينعكس إيجاباً على حقوق مساهمي الشركات وتطوير بيئة الأعمال ، مبيناً أن تلك الهيئة ستعزز الثقة لدى المستثمرين في الداخل والخارج وتؤدي في الوقت ذاته إلى تشجيع خريجي الجامعات إلى العمل بمهنة المحاسبة والمراجعة ما يعزز من دور الجمعية في ضم المزيد من الشباب لمزاولة المهنة في العديد من القطاعات.

الحوار الوطني

وشدد الطبيخ على أهمية التوافق الحكومي النيابي الحكومي للخروج بنتائج توافقية تعزز المسار الاقتصادي وتدفع نحو تنفيذ المشاريع التنموية المدرجة في خطة كويت جديدة 2035 وتدفع بالتالي إلى تعزيز وضع سيولة الاحتياطي العام الذي يعاني شبه الجفاف منذ تداعيات أزمة كورونا وتراجعات أسعار النفط. وأوضح أن الحوار الوطني وتوقيته ، يستمد قوته من الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الأداء الاقتصادي منذ تفشي فيروس كورونا في مارس 2020 ، حيث تقدر الأرقام الصادرة عن البنك الدولي حجم الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد بنهاية العام الحالي بحدود 17 مليار دولار ، ناهيك عن الوضع الصعب الذي يعاني منه قطاع عريض من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراجع مستويات السيولة في صندوق الاحتياطي العام وما شكله ذلك من ضغط كبير على ميزانية الدولة.

التصنيف

وأضاف أن ما زاد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية ما يتعلق بتراجع تصنيف الكويت الائتماني وتداعياته السلبية على الوضع الاقتصادي وارتفاع كلفة الاقتراض من الخارج ، وهو الأمر الذي يستلزم وضع آلية من شأنها حدوث انفراجة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

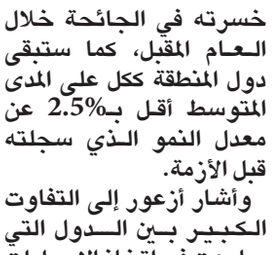

فيصل الطبيخ

التنسيق بين الجهات الحكومية للاستفادة من خدماتها فيما بينها سيوفر عشرات الملايين لميزانية الدولة سنويا

إنشاء هيئة للمحاسبة والمراجعة الكويتية يعزز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال

المؤشر العام يسجل مستويات تاريخية جديدة

البورصة تواصل ارتفاعها..وموجة التفاؤل تهيمن على الجلسات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 32 نقطة ليبلغ مستوى 6955٫94 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫46 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 332٫5 مليون سهم تمت عبر 13352 صفقة نقدية بقيمة 51 مليون دينار (نحو 163٫2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 45٫22 نقطة ليبلغ مستوى 5871٫65 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫78 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 254٫4 مليون سهم تمت عبر 9128 صفقة نقدية بقيمة 25٫8 مليون دينار (نحو 82٫5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 26٫7 نقطة ليبلغ مستوى 7519٫47 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫36 في المئة من خلال 78٫11 مليون سهم تمت عبر 4224 صفقة بقيمة نقدية بلغت 25٫17 مليون دينار (نحو 80٫5 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 37٫18 نقطة ليبلغ مستوى 6062٫53 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫62 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 159 مليون سهم تمت عبر 4634 صفقة نقدية بقيمة 14٫2 مليون دينار (نحو 45٫4 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في بورصة الكويت 332.54 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 13352 صفقة، حققت سيولة بنحو 50.97 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 2.39%، فيما تراجع قطاعا التأمين والطاقة بنحو 0.29% و0.30% على التوالي، في حين استقر قطاع التكنولوجيا وحيداً.

وجاء سهم "أسمنت أبيض" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو كبير نسبته 26.37%، بينما تصدر سهم "كميفك" القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 4.83%.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4 ملايين دينار مرتفعاً بنسبة 0.73%، فيما تصدر سهم "آن ديجيتال" نشاط الكميات بتداول 36.04 مليون سهم متراجعاً بنحو 2.34%.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن التفاؤل حيال الفترة القادمة لا يزال سيد الموقف، حيث واصل المؤشر العام للبورصة الكويتية تسجيل مستويات تاريخية جديدة.

وأوضح دياب أن الأجواء تبدو جيدة حيث إن تداعيات أزمة كورونا (كوفيد – 19) تستمر بالتحسن مع معاودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الجائحة بشكل تدريجي مع استمرار فتح المزيد من الأنشطة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحترازات الوقائية اللازمة.

إلى ذلك، بحسب دياب، هناك انتظار للنتائج المالية عن الربع الثالث من العام الحالي وذلك لرؤية وتيرة الانتعاش من الجائحة، فيما تتلقى بورصة الكويت الدعم من تحليق أسعار النفط في الفترة الأخيرة؛ الأمر الذي يعود إيجابياً على الاقتصاد الكلي للدولة وعلى معنويات المستثمرين.

خلال تكريم الداعمين المتميزين لحملة "لنكن على دراية"

الهاشل: «المركزي» لا يدخر جهداً لنشر التوعية المالية والمصرفية وحماية حقوق العملاء

كرم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل البنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" وتوفيرها كافة إمكاناتها في التواصل مع العملاء من خلال قنواتها الإلكترونية وحساباتها على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تنظيم أنشطة ساهمت بتقديم محتوى يناسب كافة شرائح العملاء، بهدف المساهمة في نشر مواد الحملة على أوسع نطاق لزيادة الوعي لدى الجمهور حول مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية.

وبهذه المناسبة أثنى المحافظ الهاشل على تميز الجهود التي قدمها كل من بنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، وبنك الخليج وبنك وربة، كما أشاد بمستوى التفاعل مع الحملة والاستجابة لها من قبل جميع البنوك الكويتية، مضيفاً أن تضافر الجهود التي بذلتها جميع وحدات الجهاز المصرفي ساهمت بوضوح في إنجاح الحملة وانتشارها لأوسع شريحة من عملاء القطاع المصرفي الكويتي.

وأشار المحافظ إلى أن حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" قد انطلقت في بداية العام بمبادرة من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وتهدف إلى رفع مستوى الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

واختتم الدكتور الهاشل بالقول، إن بنك الكويت المركزي لا يدخر جهدا في سبيل نشر التوعية المالية والمصرفية وحماية حقوق العملاء في ظل التطور الهائل للخدمات المصرفية وما يصاحبها من مخاطر من أبرزها الاحتيال الإلكتروني وتنوع أساليبه، الأمر الذي يستدعي استمرار التوعية كنهج متواصل، وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية.